الأمم المتحدة

TD/B/WP/223

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
11 August 2010
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية
الدورة السادسة والخمسون
جنيف، ٦-٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
البند ٤(أ) من جدول الأعمال المؤقت

تقييم متعمق لأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني المكرسة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكليا[1][2]

(١) أعد هذا التقرير فريق تقييم مستقل يتألف من الدكتور تييري أبوتيكير، المدير العام لشركة تييري أبوتيكير للاستشارات (Thierry Apoteker Consultants)؛ والسيد سيلفان بارتيليمي، مدير البحوث في نفس الشركة؛ والسيدة هيلي نييمي، ممثلة البعثة الدائمة لفنلندا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ والسيد خوندكر م. طلحة، ممثل البعثة الدائمة لبنغلاديش لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. يمكن الاطلاع على دراسة حالة إفرادية تتعلق بزامبيا في الوثيقة TD/B/WP/224، كما يمكن الاطلاع على المواد الداعمة المتعلقة بالتقييم في الوثيقة TD/B/WP/223/Add.1.

(٢) تأخر تقديم هذه الوثيقة لأن فريق التقييم المستقل أراد أن يكون استعراضه شاملاً، ما انطوى على تحليل عدد كبير من الوثائق والتحدث مع عينة واسعة من موظفي الأونكتاد المعنيين وإجراء مقابلات مع الجهات المستفيدة، بما في ذلك على المستوى القطري.

الرجاء إعادة الاستعمال

موجز

انطوى التقييم المتعلق بأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني المكرسة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكليا، على ثلاث مراحل هي: إجراء استعراض مكتبي لأنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية، واستقصاء آراء الجهات المستفيدة بشأن برامج الأونكتاد، وإجراء تحليل معمق لعشرة برامج مختارة، وشمل ذلك القيام بزيارتين ميدانيتين.

وقد أظهر الاستعراض المكتبي أنه في حين تشكل برامج الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية قدراً متواضعاً جداً من الناحية المالية، قياساً بمجموع المساعدة التقنية الدولية، فإن نسبة برامج الأونكتاد المكرسة لهذه الفئات الأربع من البلدان تعد مرتفعةً قياساً بمجموع برامج المساعدة التقنية للأونكتاد. غير أن معظم هذه البرامج هي مشاريع إقليمية. ويحتل الأونكتاد موقعاً متميزاً على صعيد المساعدة التقنية يكتسبه من غياب أي تضارب للمصالح بينه وبين الحكومات المستفيدة. وترى البلدان المستفيدة أن برامج الأونكتاد مرضيةٌ من حيث أهميتها وفعاليتها وأثرها واستدامتها، في حين يُعتبر غياب التنسيق بين الشُعب عنصراً يحد من كفاءة برامج المساعدة التقنية للأونكتاد.

وتكمن التوصية الأولى في أن الموقع المتميز للأونكتاد وأهمية أنشطته يقتضيان منه تكريس المزيد من الموارد وتعزيز الجهود لخدمة هذه الفئات المحددة من البلدان، مع التركيز بشكل أكبر على الأنشطة المحددة ذات الميزة التنافسية. أما التوصية الثانية فتدعو إلى ضرورة الإبلاغ بشكل كامل وأكثر شفافية عن الأنشطة المفصلة والمبالغ المصروفة على كل بلد من البلدان المنتمية إلى الفئات الأربع المذكورة. وأخيراً وليس آخراً، تتمثل مسألة هامة في تحسين كفاءة الأونكتاد في مجال تنفيذ برامج المساعدة التقنية.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
	مقدمة	١-١٢	٤
	ألف- السياق	١-٨	٤
	باء - المنهجية	٩-١٢	٦
أولاً -	استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني	١٣-١٨	٩
ثانياً -	التقييم التحليلي الواسع	١٩-٢٥	١٢
	ألف- التعاون التقني للأونكتاد في سياق المساعدة الإجمالية المتعلقة بالتجارة	١٩-٢١	١٢
	باء - التقييم الشامل	٢٢-٢٥	١٣
ثالثاً -	الأهمية	٢٦-٣١	١٤
رابعاً -	الفعالية والأثر	٣٢-٤٢	١٧
خامساً -	الكفاءة	٤٣-٤٩	٢١
سادساً -	الاستدامة	٥٠-٥٣	٢٣
سابعاً -	الاستنتاجات والتوصيات	٥٤-٦٤	٢٤
	ألف- الاستنتاجات	٥٤-٦٠	٢٤
	باء - التوصيات	٦١-٦٤	٢٧

مقدمة

ألف – السياق

١- يضطلع الأونكتاد بولاية محددة هي دعم فئات معينة من البلدان النامية عن طريق المساعدة التقنية. فالولايات التي يستند إليها عمل الأونكتاد لفائدة أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكليا، تنبثق أصلاً من "برنامج العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً" الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، واتفاق وإعلان أكرا، و"برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية" و"برنامج عمل ألماتي" وشتى قرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

٢- وتظهر هذه الفئات الأربع من البلدان في الشكل ١.

الشكل ١

الفئات الأربع من البلدان: أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكليا

جميع البلدان المكتوبة بحروف مائلة هي من فئة البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً[١]

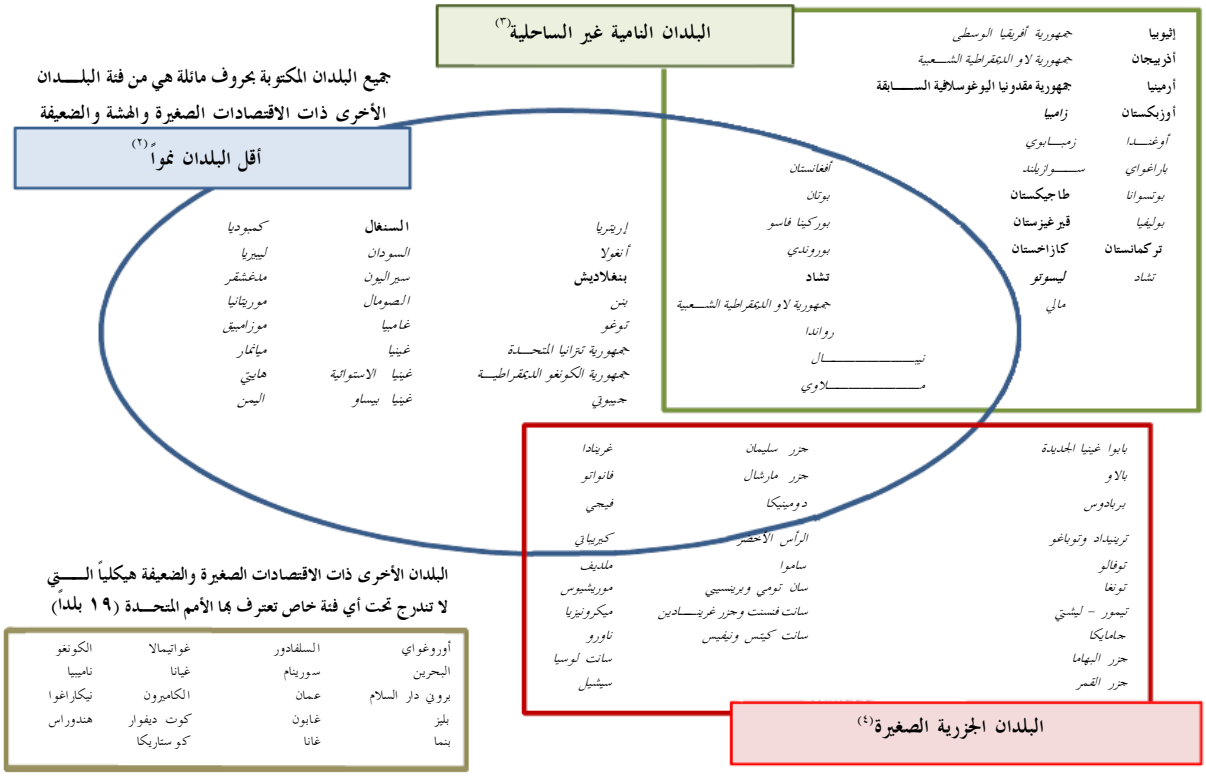

المصدر: الأونكتاد، شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة/شركة تييري أبوتيكير للاستشارات

ملاحظات:

(١) حُدد واحد وتسعون بلداً بشكل غير رسمي على أساس "حجم الاقتصاد" (البلدان التي كان ناتجها المحلي الإجمالي يقل عن ٣٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٥) و"الهشاشة والضعف الهيكلي" (البلدان التي تقع خارج مربع البلدان التي حققت أفضل أداء في مؤشر الأمم المتحدة المتعلق بالتعرض للصدمات الخارجية الذي يشمل ١٣٠ بلداً نامياً).

(٢) قائمة الأمم المتحدة الرسمية لأقل البلدان نمواً (٤٩ بلداً بعد الاستعراض الذي أُجري للقائمة في عام ٢٠٠٦ وبعد خروج الرأس الأخضر من القائمة في عام ٢٠٠٧).

(٣) فئة البلدان النامية غير الساحلية التي تعترف بها الأمم المتحدة استناداً إلى أسس جغرافية (٣١ بلداً).

(٤) قائمة الأونكتاد غير الرسمية للدول الجزرية الصغيرة النامية، لأغراض تحليلية فقط (٢٩ بلداً).

٣- ويلخص الجدول ١ المؤشرات الاقتصادية والديمغرافية البسيطة للفئات الأربع من البلدان المشمولة في هذه الدراسة. والبلدان التسع وأربعون الأقل نمواً هي بوضوح الفئة التي تضم أكبر عدد من السكان وأدنى مستوى من التنمية.

الجدول ١

البيانات المتعلقة بالفئات الأربع من البلدان: أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكليا

	عدد البلدان	*عدد السكان لعام ٢٠٠٩ (المجموع، بالملايين)*	*مجموع الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٩ (المجموع: بمليارات دولارات الولايات المتحدة)*	*نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بالدولارات، المتوسط بالنسبة للسكان)*
أقل البلدان نمواً[أ]	٤٩	٨٣٤	٥٣٥	٥٨٠
البلدان النامية غير الساحلية	٣١	٣٩٥	٤٢٨	٩٣٦
الدول الجزرية الصغيرة النامية[ب]	٢٩	١٨	٧٥	٤ ٣٦٠
البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً[ج]	١٩	١٢٣	٣٤٥	٢ ٧٦٧

المصدر: نشرة "آفاق الاقتصاد العالمي" لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

(أ) ٤٩ بلداً.

(ب) قائمة الأونكتاد غير الرسمية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

(ج) البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً التي لا تنتمي إلى أي فئة أخرى.

٤- وقد طلبت الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية في دورتها الثالثة والخمسين إلى أمانة الأونكتاد إجراء تقييم خارجي معمق لأنشطة التعاون التقني المكرسة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكليا.

٥- وهدف هذا التقييم هو التوصل إلى استنتاجات وتقديم توصيات واستخلاص الدروس المستفادة من أجل توجيه الأعمال التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح هذه الفئة من البلدان في المستقبل، والمساهمة في التنفيذ الفعال للولايات المنبثقة من اتفاق أكسرا. كما سيسهم هذا التقييم في المناقشات التي ستجري في معرض التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، المقرر عقده في عام ٢٠١١.

٦- ويهدف النهج التقليدي إلى تقييم مدى أهمية أنشطة التعاون التقني المضطلع بها في إطار جميع برامج الأونكتاد الفرعية لفائدة أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكليا، وتقييم مدى فعالية هذه الأنشطة (بما في ذلك أثرها) وكفاءتها واستدامتها. ويود المقيّمون في هذا الصدد تسليط الضوء على أن المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد محدودة في قيمتها المطلقة، وتشمل عدداً كبيراً نسبياً من الأنشطة الصغيرة، وتميل بشكل واضح نحو بناء القدرات والمشورة السياساتية والدعم الإداري/دعم البرمجيات. وهناك "عوامل أخرى" عديدة تؤثر على الأثر الإجمالي لأنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية، ولا سيما في مجال التجارة والاستثمار المعرض للتقلبات.

٧- ويتعين كذلك أن تولي عملية التقييم اهتماماً خاصاً للسمات الجغرافية للمساعدة المقدمة، وأن تقيّم ما هو محدد ومكيّف قطرياً فيما يضطلع به الأونكتاد من أنشطة في مجال المساعدة التقنية للفئات الأربع المعينة من البلدان. ولهذا الغرض، ينبغي أن تؤخذ بالاعتبار الأهمية الإجمالية لهذه الفئات من البلدان في مجموع المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد وما طرأ عليها من تغيرات خلال الأعوام الأخيرة.

٨- ومن بين الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد (البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي، والتعاون التقني) تركز هذه الدراسة التقييمية على التعاون التقني المخصص لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكليا. غير أن المقيّمين يودون الإشارة إلى أن هذا التركيز لا يعني أن الركنين الآخرين ليس لهما جدوى أو أهمية لهذه الفئات الأربع من البلدان.

باء - المنهجية

٩- تشتمل المنهجية على ثلاث خطوات متكاملة هي: استعراض تحليلي واسع النطاق، ودراسة استقصائية للبلدان المستفيدة، وفحص معمق لعينة صغيرة من البرامج "التمثيلية".

١٠- وقد تضمن الاستعراض التحليلي الواسع لأنشطة الأونكتاد الإجمالية في مجال المساعدة التقنية الموجهة إلى الفئات المعينة من البلدان تمريناً إحصائياً استند إلى البيانات المتاحة

التي قدمها الأونكتاد، فضلاً عن فحص مستفيض للاستعراضات السنوية التي يجريها الأونكتاد لأنشطته في مجال التعاون التقني.

١١- وصُمم استقصاء إلكتروني طُبّق على عينة من أنشطة المساعدة التقنية المقدمة إلى الفئات المعينة من البلدان. ولم يُرسل الاستقصاء إلا للبلدان المستفيدة، وركز على أسئلة عامة عن أهمية البرامج أو قابليتها للتكييف، ومدى كفاءتها وتأثيرها على تقرير السياسات، من منظور الأطراف المجيبة، وعن الثغرات أو أوجه القصور الحساسة الملحوظة في تنفيذ البرامج أو فعاليتها. وقد اختيرت برامج المساعدة التقنية المشمولة بالاستقصاء وفقاً للمعايير التالية: (أ) مشاريع لا تزال ناشطة في عام ٢٠٠٩ (لضمان سرعة تحديد بيانات الاتصال بالجهة المستفيدة)؛ (ب) مشاريع بدأت قبل عام ٢٠٠٨ (لضمان قابلية النتائج للقياس)؛ (ج) مشاريع قطرية تستهدف مباشرة البلدان المندرجة في الفئات الأربع قيد النظر، أو برامج إقليمية يستفيد منها بلد واحد على الأقل من بلدان الفئات الأربع المعنية. وقد حُدد في البداية ٧٩ برنامجاً، وحصل المقيّمون على بيانات الاتصال بالجهات المستفيدة فيما يتعلق بـ ٤٧ برنامجاً منها، وفي النهاية استُطلعت آراء ٣١٠ شخصاً الذين استفادوا من هذه الأنشطة أو شاركوا فيها في البلدان المستفيدة. وقد وردت اثنتان وأربعون إجابة استُخدمت في هذا التحليل، ما يغطي ٢٢ برنامجاً من البرامج الـ ٤٧ المذكورة. (يمكن الاطلاع على نتائج الاستقصاء المفصلة في الوثيقة TD/B/WP/223/Add.1، "المواد الداعمة").

١٢- وانطوت الخطوة الثالثة على إجراء فحص معمق لعينة صغيرة من ١٠ برامج "تمثيلية" لفئات البلدان المعينة. واختير برنامجان أو نشاطان لكل شعبة من شُعَب الأونكتاد. وكانت فئة أقل البلدان نمواً مشمولة في ٨ من أصل ١٠ برامج، والبلدان النامية غير الساحلية مشمولة في ٦ برامج منها، والدول الجزرية الصغيرة النامية مشمولة في برنامجين والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً مشمولة في برنامجين أيضاً. وقد استهدف برنامجان/نشاطان من البرامج المعنية بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، واستهدف اثنان منها بلدان آسيا والمحيط الهادئ، فيما استهدفت ستة برامج منها البلدان الأفريقية. وقد شملت المنهجية التي طُبقت على هذه البرامج العشرة ما يلي: (أ) دراسة المواد ذات الصلة المتاحة (وثائق الأونكتاد والتقارير المتعلقة بالبرامج والمنشورات وما إلى ذلك)؛ (ب) إجراء مقابلات مع الجهات المستفيدة مباشرةً في بلدين اختيرا موضوعاً لـ "دراستي حالتين إفراديتين" بسبب استفادتهما من أكثر من برنامج واحد (أربعة برامج في زامبيا وبرنامجان في السلفادور)؛ (ج) إجراء مقابلات مع موظفي الأونكتاد المعنيين.

الجدول ٢

قائمة البرامج العشرة التمثيلية

المرجع	*الشعبة*	*البرنامج (المجموعة)*	*البلد*	*المنطقة*	*فئة البلدان*
أ	شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية	نظام إدارة الديون والتحليل المالي، السلفادور (المجموع ١١)	السلفادور	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً
ب	شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية	نظام إدارة الديون والتحليل المالي، زامبيا (المجموعة ١١)	زامبيا	أفريقيا	أقل البلدان نمواً، البلدان النامية غير الساحلية، البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً
هـ	شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية	البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، المرحلة الثانية، منطقة أفريقيا (المجموعة ١)	يُنفذ في زامبيا	أفريقيا	أقل البلدان نمواً، البلدان النامية غير الساحلية، البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً
و	شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية	توطيد القدرات المؤسسية وبناء القدرات في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، بلدان أمريكا اللاتينية (المجموعة ٤)	يُنفذ في السلفادور	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً
ح	شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع	الكتاب الأزرق، زامبيا (المجموعة ٧)	زامبيا	أفريقيا	أقل البلدان نمواً، البلدان النامية غير الساحلية، البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً
ط	شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع	تعزيز أنشطة تشجيع وتيسير الاستثمار (المجموعة ٧)	يُنفذ في إثيوبيا	أفريقيا	أقل البلدان نمواً، البلدان النامية غير الساحلية
ي	شعبة التكنولوجيا واللوجستيات	ممرات العبور، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (المجموعة ١٢- جزء من مشروع الحساب الإنمائي م٤ المخصص لبناء القدرات في مجال تيسير التجارة والنقل في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية)	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	آسيا والمحيط الهادئ	أقل البلدان نمواً، البلدان النامية غير الساحلية، البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً
م	شعبة التكنولوجيا واللوجستيات	الانتقال إلى نظام النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (ASYCUDA++)، زامبيا (المجموعة ١٢)	زامبيا	أفريقيا	أقل البلدان نمواً، البلدان النامية غير الساحلية، البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً
ص	شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة	تقديم دعم مستمر لحكومة ملديف في سياق الخروج المنتظر للمديف من فئة أقل البلدان نمواً (موارد الميزانية العامة)	ملديف	آسيا والمحيط الهادئ	أقل البلدان نمواً، الدول الجزرية الصغيرة النامية، البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً
ق	شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة	*برنامج تعزيز خدمات التجارة والاستثمار* (المجموعة ١٧)	جزر القمر	أفريقيا	أقل البلدان نمواً، الدول الجزرية الصغيرة النامية، البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً

أولاً – استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني

١٣- وقد استند استعراض أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني المخصصة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً، إلى تمرين إحصائي استند إلى البيانات المتاحة التي قدمها الأونكتاد، فضلاً عن فحص مستفيض للاستعراضات السنوية التي يجريها الأونكتاد لأنشطته في مجال التعاون التقني منذ عام ٢٠٠٢.

١٤- وركز التقييم على المساعدة التقنية التي يكرسها الأونكتاد للفئات الأربع من البلدان (أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً). غير أن الاستعراضات السنوية لأنشطة التعاون التقني لم تتضمن أي تصنيف للنفقات حسب فئات البلدان، باستثناء أقل البلدان نمواً. كما يصعب حساب المبالغ لسببين هما: أولاً، تغير الهيكل التنظيمي للأونكتاد منذ عام ٢٠٠٢ (أدخلت تغييرات على الشعب والمجموعات)، ولا توجد قاعدة بيانات إلكترونية تاريخية متجانسة ويعتد بها عن مشاريع الأونكتاد. وقد أنشأ فريق التقييم قاعدة بيانات تشمل مشاريع الأونكتاد الناشطة البالغ عددها ٢١٠ مشروعاً، من قائمة متاحة للعموم على الموقع الإلكتروني للأونكتاد. وثانياً، إن جزءاً كبيراً من أنشطة المساعدة التقنية للأونكتاد، كما يتضح في الفقرات التالية، يُقدّم من خلال مشاريع إقليمية، ما يحول دون تصنيف هذه النفقات بدقة حسب فئات البلدان.

١٥- ويجري الأونكتاد تقييماً سنوياً للمساعدة التقنية التي يقدمها في منشوره "استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويلها". وكما يتضح في الجدول ٣ أدناه، فإن مستوى التعاون التقني الذي يتخذ شكل أنشطة قطرية متدنٍ وتحاذي نسبته ١٣ في المائة من أنشطة الأونكتاد في المتوسط منذ عام ٢٠٠٢ (وقد بلغ ذروته بنسبة ١٧ في المائة عام ٢٠٠٨). غير أنه، للأسباب المذكورة أعلاه، لا يمكن إجراء استعراض للمساعدة التقنية المكرسة لأقل البلدان نمواً بالاعتماد على المشاريع القطرية وحدها، ولذا أُخذت في الاعتبار تقديرات الحصة المخصصة لهذه البلدان من البرامج الإقليمية. ونتيجة لذلك، فإن متوسط حصة هذه البلدان تبلغ ٣٦ في المائة منذ عام ٢٠٠٢، وقد ناهزت نسبتها ٤١ في المائة عام ٢٠٠٨. غير أن هذه الاستعراضات السنوية لا تقدّم، للأسف، تقديرات مماثلة للفئات الثلاث الأخرى من البلدان المعنية (البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً).

الجدول ٣

أنشطة التعاون التقني المتعلقة بأقل البلدان نمواً، الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
المشاريع القطرية في أقل البلدان نمواً	٢,٨	٢,٩	٢,٧	٣,٦	٤,٧	٤,٥	٦,٦
تقديرات الأونكتاد لنفقات المشاريع المتعددة البلدان الموجهة لأقل البلدان نمواً	٣,٥	٥,٩	٧,٧	٧,٨	٨,١	٨,٥	٩,١
مجموع النفقات المتعلقة بأقل البلدان نمواً	**٦,٣**	**٨,٨**	**١٠,٤**	**١١,٤**	**١٢,٨**	**١٣,١**	**١٥,٧**
مجموع نفقات الأونكتاد المخصصة للتعاون التقني	٢١,٨	٢٧,٨	٣٠,٦	٣٠,٥	٣٥,٢	٣١,٥	٣٨,٣
حصة أقل البلدان نمواً في أنشطة التعاون للأونكتاد	**٢٩٪**	**٣٢٪**	**٣٤٪**	**٣٧٪**	**٣٦٪**	**٤١٪**	**٤١٪**

المصادر: استعراضات أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويلها.

١٦- ويظهر من الجدولين ٤ و٥ أن الغالبية العظمى من المشاريع (٩٤ في المائة من المبلغ الإجمالي و٨٤ في المائة من مجموع عدد المشاريع) تتركز في أربع شُعَب وعدد صغير من المجموعات، على النحو التالي: شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية (المجموعة ١)، وشعبة العولمة واستراتيجيات التنمية (المجموع ١١)، وشعبة التكنولوجيا واللوجستيات (المجموعة ١٢) وشعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة (المجموعة ١٦). كما يظهر من الجدولين أن عدد البرامج الإقليمية التي تشمل بلداً "معنياً" واحداً على الأقل من فئات البلدان الأربع يوازي تقريباً عدد البرامج القطرية المخصصة للبلدان المعنية، غير أن المبالغ الإجمالية المخصصة للبرامج الإقليمية أكبر بطبيعة الحال من تلك المخصصة للبرامج القطرية. ويتفاوت بشكل كبير توزيع البرامج الإقليمية والقطرية، حيث تتركز الحصة الأكبر من البرامج القطرية لدى شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، في حين تهيمن البرامج القطرية لدى شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية وشعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة (برنامج قطري واحد فقط لدى شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، وأربعة برامج قطرية فقط لشعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة).

الجدول ٤

نفقات التعاون التقني مصنفة حسب فئة البلدان والشعبة

(مبالغ مجمعة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩، بآلاف الدولارات)

		شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية	*شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع*	*شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية*	*شعبة التكنولوجيا واللوجستيات*	*شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة*	*الإدارة التنفيذية والتنظيم الإداري*	*المجموع*
أقل البلدان نمواً	قطري	٢٢٧	٣٦	١ ٤٠١	٢١ ٦٢٦	٣٩٩	٣٠٤	٢٣ ٩٩٣
	إقليمي	١٧ ٨٨٧	٦ ٠٣٧	١٩ ٦٧٢	٩ ٠٤٤	١١ ٩٧٩	٧٣	٦٤ ٦٩١
البلدان النامية غير الساحلية	قطري	٢٢٧	٣٦	٣٠٣	١٢ ٥٢٩	٢٢	٢٤٨	١٣ ٣٦٥
	إقليمي	١٣ ٩٠٠	١ ١٨٤	صفر	٣ ٦٨٧	١٧٨	٧٣	١٩ ٠٢٢
الدول الجزرية الصغيرة النامية	قطري	صفر	صفر	صفر	٢ ٦٤٧	٩٢	٢٣	٢ ٧٦٢
	إقليمي	٢ ٦٤٠	٢٨٢	صفر	١ ٧٥٧	٣٢٤	٧٣	٥ ٠٧٦
البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً	قطري	صفر	٢٠٤	٦٨٧	٤ ٩٧٦	صفر	صفر	٥ ٨٦٧

المصدر: الأونكتاد، شركة تييري أبوتيكير للاستشارات.

الجدول ٥

برامج التعاون التقني مصنفة حسب فئة البلدان والشعبة

(عدد البرامج للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩)

		شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية	*شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع*	*شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية*	*شعبة التكنولوجيا واللوجستيات*	*شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة*	*الإدارة التنفيذية والتنظيم الإداري*	*المجموع*
أقل البلدان نمواً	قطري	١	١	٨	٣٠	٤	٢	٤٨
	إقليمي	١٣	٨	٢	١٠	٥	١	٣٩
البلدان النامية غير الساحلية	قطري	١	١	٤	١٢	١	١	٢٠
	إقليمي	٦	٥	١	٥	١	١	١٩
الدول الجزرية الصغيرة النامية	قطري	صفر	صفر	صفر	٦	١	١	٨
	إقليمي	١	١	صفر	١	٣	١	٧
البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً	قطري	صفر	٢	٣	٦	صفر	١	١٢

المصدر: الأونكتاد، شركة تييري أبوتيكير للاستشارات.

١٧- وفئة أقل البلدان نمواً هي الفئة الوحيدة من البلدان التي يمكن العثور على معلومات عنها في استعراض الأونكتاد لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها، ولكن حتى في هذه الاستعراضات فإن العديد من البيانات والأرقام هي مجرد تقديرات، وتفاصيل الأنشطة المضطلع بها في كل بلد من هذه البلدان في سياق البرامج الإقليمية أو المتعددة البلدان ليست موثقة بشكل جيد.

١٨- وبالتالي فإن الاستنتاج الأول من تمرين التقييم هو أن ثمة حاجة إلى تحسين إجراءات الرصد والإبلاغ في الأونكتاد بحيث يتسنى تحديد الأنشطة (محتواها ونواتجها وميزانياتها ومواردها، في جملة أمور) على نحو أكثر تفصيلاً ودقة لفئات البلدان المحددة قيد النظر.

ثانياً - التقييم التحليلي الواسع

ألف - التعاون التقني للأونكتاد في سياق المساعدة الإجمالية المتعلقة بالتجارة

١٩- يلخص الجدول ٦ تدفقات المساعدة المتعلقة بالتجارة المقدمة إلى الفئات الأربع من البلدان المشمولة بهذا التقييم في سياق برنامج المعونة من أجل التجارة ضمن فئتي "السياسات والأنظمة التجارية" و"بناء القدرات الإنتاجية" (المصدر: قاعدة بيانات نظام الإبلاغ عن الدائنين/لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). ومن الواضح أن مجموع المبالغ الصافية المقدم من الأونكتاد ضئيل جداً مقارنةً بالمجموع الإجمالي. فعلى سبيل المثال، بلغ مجموع ما قدمته الجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية لأقل البلدان نمواً ٢,٣٨٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، في حين قُدّر مجموع نفقات الأونكتاد بنحو ١٥,٧ مليون دولار - أي أقل من ١ في المائة من المجموع.

٢٠- غير أن الأنشطة المكرسة لهذه الفئات الأربع من البلدان تمثل بالفعل جزءاً كبيراً من مجموع أنشطة التعاون التقني للأونكتاد. وهي تعكس الأهمية التي يوليها الأونكتاد لهذه البلدان وأولويات الجهات المانحة، كما تتطابق مع أمسّ احتياجات هذه البلدان. وينطبق ذلك بشكل خاص على أقل البلدان نمواً.

٢١- ويشير المستوى المحدود جداً من المساعدة الإجمالية المتعلقة بالتجارة المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، والعدد المحدود من تدخلات الأونكتاد لفائدة هذه البلدان، إلى ضرورة بذل المزيد من الجهد لصالح هذه الفئة من البلدان، على الرغم من أن هذه الفئة من البلدان (وفئة البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً) قد بلغت بالفعل مستوىً أعلى من التنمية ولا تواجه نفس مشاكل الفقر التي تواجهها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية.

الجدول ٦

تقارير نظام الإبلاغ عن الدائنين ولجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المساعدة المتعلقة بالتجارة[أ] للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨

(بملايين الدولارات والنسبة المئوية من مجموع المساعدات)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
أقل البلدان نمواً	١ ٠٤٦	٨٠٥	٧٤٤	٩٣١	١ ١٥٥	١ ٦٨٧	٢ ١٥٦	٢ ٠٣٢	٢ ٣٨٥
البلدان النامية غير الساحلية	٧٠٠	٥١٥	٧٣٧	٧٢٢	٩٩٤	١ ٢٧٥	١ ٧٣٢	١ ٧٥٦	١ ٨٩١
الدول الجزرية الصغيرة النامية	١١٠	١٣٨	١٧٢	١٣٦	١٠٤	٢٠٦	١٦٥	١٨١	٢٥١
البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً	٢٤٥	٢٣٥	٣٠٠	٢٨٧	٣٤١	٤٠٤	٣٥٢	٧٥١	٦٧٦

المصدر: قاعدة بيانات نظام الإبلاغ عن الدائنين ولجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشركة تيبري أبوتيكير للاستشارات.

(أ) الفئتان ١ و٤: فئة السياسات والأنظمة التجارية وفئة بناء القدرات الإنتاجية.

باء - التقييم الشامل

٢٢- يستند التقييم الشامل لأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني التي تستهدف الفئات الأربع من البلدان إلى خبرة فريق التقييم ونتائج تحليل ١٠ مشاريع مختارة، فضلاً عن نتائج دراسة استقصائية عن ٤٢ مشروعاً مختلفاً، والاستعراض التحليلي الذي أجراه فريق التقييم للأنشطة.

٢٣- إن سمعة الأونكتاد وتمثيله الواسع وخبرته المتراكمة في ميدان التجارة والتنمية وما يتعلق بهما من مسائل قد بوأته مكانه فريدة بين المنظمات الدولية والجهات المانحة المتعددة الأطراف. فولاية الأونكتاد وخبرته يضعانه في موقع فريد ليكون "حلقة الوصل المفقودة بين التجارة من جهة والتنمية والفقر من جهة أخرى" (على حد تعبير وزير التجارة والصناعة في زامبيا في اجتماع مع فريق التقييم، لوساكا، ١ تموز/يوليه ٢٠١٠).

٢٤- ويُنظر إلى الأونكتاد باعتباره طرفاً محايداً ليست له مصالح متضاربة مع البلدان المستفيدة، وشريكاً إنمائياً أكثر حياداً من الجهات المانحة الثنائية أو غيرها من مؤسسات المعونة الأكبر. فالمؤسسات الأخرى لها مصالح مالية هامة في هذه البلدان ولذلك فهي تعتبر "الحكم والخصم" معاً في أي نقاش أو عملية تفاوضية. كما أن الأونكتاد قد شيد لنفسه سمعة رصينة جداً لما يتحلى به من خلفية تحليلية وخبرة فيما يتعلق بمصالح أقل البلدان نمواً وقضاياها، وهو ما يبرهن عليه العدد الإجمالي للدراسات التي ينشرها الأونكتاد بهذا الشأن

وجودها (ومنها مثلاً *تقرير الاستثمار العالمي*، *وتقرير التجارة والتنمية*، *وتقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا*، *وتقرير أقل البلدان نمواً*).

٢٥- والواقع أن صغر حجم البرامج هو قيد (على صعيد أثر البرامج وانعكاساتها الفعلية على المسار الإنمائي للبلدان المستفيدة) وميزة في الآن ذاته، حيث يتيح سد ثغرات حساسة ولكن "صغيرة"، لا سيما في مجال بناء القدرات، والدعم المركز للإدارات المحلية والدعم الاستشاري للسياسات.

ثالثاً - الأهمية

٢٦- إن تقييم أهمية المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد للفئات الأربع من البلدان المشمولة بالتحليل في هذه الدراسة هي مهمة عسيرة، خصوصاً لأن هذه القضايا تختلف تماماً بالنسبة لكل فئة من فئات البلدان المعنية. فبالنسبة لأقل البلدان نمواً، تتمثل القضايا الرئيسية في التنمية والفقر والصعوبات المؤسسية وحلقات الوصل بين التجارة والفقر والخروج من فئة أقل البلدان نمواً. أما بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية فإن مسألتي التكامل والنقل أكثر أهمية، في حين تتمثل القضايا الأهم في الموارد المحدودة والبعد عن التدفقات التجارية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وفي التعرض للصدمات والكوارث الطبيعية بالنسبة لفئة "البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً". وعلى الرغم من هذه الاختلافات ومن صغر الحصة التي تستأثر بها البرامج المخصصة لكل فئة من هذه الفئات في أنشطة التعاون التقني للأونكتاد، فإن البلدان المستفيدة تعتبر مساعدة الأونكتاد هامة جداً عادةً. ويتضح ذلك ليس فقط في الردود الإيجابية على أسئلة الاستقصاء المتعلقة بالأهمية (العلامة المتوسطة ٤,٢ على سلم يتراوح من ١ إلى ٥، وهي الأعلى بين المواضيع العامة الخمسة التي استطلعها الاستقصاء)، وإنما هي حقيقة أكدها مراراً كل من تحدث إليهم فريق التقييم في البلدان المستفيدة أثناء فترة التقييم. إضافة إلى ذلك، فإن ثمة توافق قوي في الآراء على الاحتياجات الكبيرة للفئات الأربع المعنية من البلدان على صعيد المساعدة التقنية. ويرجع ذلك إلى الصعوبات التي تواجهها هذه البلدان في الاندماج في نظام التجارة العالمية، ولا سيما في فترات التقلب الشديد و/أو الصدمات المنتظمة التي تتعرض لها الأنشطة الاقتصادية. ولذلك فإن الطابع الإجمالي لأنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها الأونكتاد يتلاءم مع احتياجات وموارد الفئات الأربع من البلدان التي يشملها هذا التقييم.

٢٧- ومعظم الأنشطة التي تُنفذ في الفئات الأربع من البلدان تُنفذ بناء على طلبها وتشارك البلدان المستفيدة بشكل كبير في تصميمها وتحديدها، وهو ما يفسر الأهمية الشديدة لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد سواء من منظور تحليلي (تحليل احتياجات ومتطلبات البلدان لتحسين اندماجها في آليات وتدفقات التجارة العالمية) أو من منظور البلدان المستفيدة نفسها وتعليقاتها.

٢٨- وقد أبدت البلدان المستفيدة ترحيبا بتلقي المزيد من المساعدة التقنية من الأونكتاد، على نطاق أوسع وأعمق (سواء ضمن البرامج القائمة أو برامج جديدة) ولكنها مدركة أيضاً لمحدودية الموارد المتاحة.

٢٩- ويؤكد الاستقصاء أن أهداف البرامج المنفذة تتفق بشكل كامل تقريباً مع أولويات البلدان وتراعي عادةً الطابع الخاص لكل بلد. كما أن معدل الانحراف المعياري منخفض جداً لجميع الأسئلة، وبالتالي فإن عدداً قليلاً جداً من المجيبين وصفوا أهمية الأنشطة بأنها "متوسطة" في حين وصفها معظم المجيبين بأنه "هامة جداً". ويستعرض الجدول ٧ نتائج الاستقصاء فيما يتعلق بعنصر الأهمية.

الجدول ٧

نتائج الاستقصاء فيما يتعلق بعنصر الأهمية

(من ١= منخفض إلى ٥= مرتفع/جيد)

أهمية البرامج	*المتوسط*	*الانحراف المعياري*	*عدد الإجابات*
س١- هل تتفق أهداف المشروع مع احتياجات بلدكم وأولوياته؟	٤,٤	٠,٦	٣٧
س ٢- هل تصميم المشروع/النشاط الذي تعملون فيه مع الأونكتاد يراعي بوضوح الطابع المحدد لما يواجهه بلدكم من تحديات على صعد التنمية أو التجارة أو الاستثمار، ولا سيما وضعه كبلد من فئة أقل البلدان نمواً، أو البلدان النامية غير الساحلية، أو الدول الجزرية الصغيرة النامية، أو البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً؟	٤,٢	٠,٧	٣٦
س ٣- هل راعت أنشطة المشروع على نحو ملائم هذا الطابع المحدد لبلدكم، لا سيما وضعه كبلد من فئة أقل البلدان نمواً، أو البلدان النامية غير الساحلية، أو الدول الجزرية الصغيرة النامية، أو البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً؟	٤,١	٠,٧	٣٦
المتوسط الإجمالي	**٤,٢**	**٠,٧**	**٣٦**

المصدر: الدراسة الاستقصائية للأونكتاد/شركة تيري أبوتيكير للاستشارات، حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٣٠- وكما ذُكر سابقاً، فإن القضايا الرئيسية تتباين لكل فئة من فئات البلدان المعنية (أقل البلدان نمواً، أو البلدان النامية غير الساحلية، أو الدول الجزرية الصغيرة النامية، أو البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً) غير أن أهداف المساعدة التقنية للأونكتاد تتباين بشدة أيضاً بين المشاريع وليست متجانسة بين المجموعات/الشُعَب. ولذلك يلخص الجدول ٨ أدناه الصلات بين المشاريع العشرة التي اختيرت لتقييم معمق، وأهدافها الرئيسية وأنشطتها، وتجزئة هذه الأهداف إلى ثلاثة عناصر مستقلة لبناء القدرات القطرية، وهي: بناء المؤسسات، وتطوير الموارد البشرية، وإنشاء شبكات تعاونية. ومن المثير للاهتمام ملاحظة أن جميع المشاريع تهدف إلى التأثير على بناء المؤسسات (تدابير سياساتية، تدابير تشريعية، إنشاء منظمات وإدارات جديدة، استحداث منهجيات وآليات، تنصيب برمجيات

جديدة وما إلى ذلك)، وأن معظمها يهدف إلى تعزيز تطوير الموارد البشرية، ولكن عدداً قليلاً منها فقط يهدف إلى إنشاء شبكات تعاونية.

الجدول ٨

بناء القدرات القطرية والأهداف والأنشطة الرئيسية للمشاريع العشرة الخاضعة للتقييم

المرجع	*البرنامج*	*بناء المؤسسات*	*تطوير الموارد البشرية*	*إنشاء شبكات تعاونية*
أ	**نظام إدارة الديون والتحليل المالي، السلفادور** (المجموعة ١١)	•	•	
ب	**نظام إدارة الديون والتحليل المالي، زامبيا** (المجموعة ١١)	•	•	
هـ	**البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، المرحلة الثانية، زامبيا** (المجموعة ١)	•	•	•
و	**توطيد القدرات المؤسسية وبناء القدرات في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، السلفادور** (المجموع ٤)	•	•	•
ح	**الكتاب الأزرق، زامبيا** (المجموعة ٧)	•		
ط	**ترويج وتيسير الاستثمار، إثيوبيا** (المجموعة ٧)	•	•	•
ي	**ممرات العبور، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية** (المجموعة ١٢)	•	•	•
م	**الانتقال إلى نظام النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (++ASYCUDA)، زامبيا** (المجموعة ١٢)	•	•	
ص	**الدعم المقدم إلى حكومة ملديف** (موارد الميزانية العامة)	•		
ق	***برنامج تعزيز خدمات التجارة والاستثمار*، جزر القمر** (المجموعة ١٧)	•	•	•

المصدر: الأونكتاد، شركة تييري أبوتيكير للاستشارات.

٣١- ويظهر من الجدول ٩ أدناه اختلاف تصنيف هذه المشاريع، حسب خلفياتها: فهل نُفذ المشروع بناء على طلب البلد؟ هل صُمم بصورة مشتركة؟ وهل هناك عناصر محددة مكرسة لمختلف فئات البلدان (أقل البلدان نمواً، أو البلدان النامية غير الساحلية، أو الدول الجزرية الصغيرة النامية، أو البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً)؟ ومن المثير للاهتمام ملاحظة أنه إذا كانت معظم المشاريع تُنفذ بناء على طلب البلدان ومعظمها تُصمم بصورة مشتركة (لأن الأونكتاد قد طور خبرة في نطاق واسع من الخدمات أساساً) فإن من المريح بشكل خاص ملاحظة أن هناك أيضاً عدداً من العناصر المكرسة لخصائص كل فئة من الفئات الأربع من البلدان التي يشملها هذا التحليل.

الجدول ٩

المعلومات الأساسية عن المشاريع العشرة المختارة لتقييم معمق

الإحالة	البرنامج	يعتمد على الطلب	تصميم مشترك	المميزات الخاصة بفئة البلد
أ	**برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، السلفادور** (المجموعة ١١)	•	•	
ب	**برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، زامبيا** (المجموعة ١١)	•	•	
هـ	**البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، المرحلة الثانية، زامبيا** (المجموعة ١)		•	
و	**برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية، السلفادور** (المجموعة ٤)	•	•	
ح	**الكتاب الأزرق، زامبيا** (المجموعة ٧)	•		•
ط	**تشجيع وتيسير الاستثمار، إثيوبيا** (المجموعة ٧)	•	•	
ي	**ممرات العبور، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية** (المجموعة ١٢)	•	•	•
م	**الانتقال إلى النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية، زامبيا** (المجموعة ١٢)	•	•	
ص	**دعم حكومة، ملديف** (موارد الميزانية العامة)			•
ق	**برنامج تعزيز خدمات التجارة والاستثمار، جزر القمر** (المجموعة ١٧)	•	•	•

المصدر: الأونكتاد، شركة تييري أبوتيكير للاستشارات.

رابعاً – الفعالية والأثر

٣٢- من الصعب بوجه خاص تقييم الأثر الشامل لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد في فئات البلدان الأربع قيد النظر، وذلك لأن أثر المساعدة التقنية على التجارة والتنمية يمكن أن يكون غير قابل للقياس لعدة أسباب تتصل بمبالغ التمويل الصغيرة التي يقدمها الأونكتاد، وطبيعة الأنشطة، ووجود برامج جهات مانحة أخرى. ولا يمكن توقع أن يزيد الاستثمار الإجمالي في بلد مستفيد بسبب تقرير عن الاستثمار، أو أن ينخفض الدين الخارجي بسبب

استخدام برامجيات لإدارة الدين العام، أو أن تزيد التجارة بسبب برامجيات جديدة للجمارك. ولكن ما يمكن توقعه بالتأكيد هو تحسن إدارة الدين، أو زيادة موثوقية قاعدة بيانات الدين العام، أو تحسن فهم الصلات بين الاستثمار والأنشطة الاقتصادية، وهي عناصر رئيسية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، أو تحسين رصد التدفقات التجارية.

٣٣- ويؤكد تقييمنا أن معظم الأنشطة التي تستهدف فئات البلدان الأربع نُفذت تنفيذاً مرضياً. ونظراً للحاجة الماسة إلى المساعدة التقنية في الفئات المحددة من البلدان قيد النظر، فإن عدم توفر قدرات إدارية محلية هامة لمعالجة المسائل التجارية والإنمائية والمفاوضات التجارية المتعددة في معظم هذه البلدان (مثلاً يوحي جدول أعمال الدوحة للتنمية، والاتفاقات الثنائية/الإقليمية مثل اتفاقات الشراكة الاقتصادية المتفاوض عليها مع الاتحاد الأوروبي، واستعراضنا التحليلي للأنشطة المنفذة، وبالملاحظات المرتدة من البلدان المستفيدة بأن الأونكتاد يوفر فعلاً عناصر أساسية هامة ومفيدة وكذلك دعماً تنفيذياً للمساعدة على وضع السياسات على مستويات عالية من الحكومة/الإدارة، لا سيما في البلدان الأصغر حجماً والأقل نمواً.

٣٤- وقد أكد التقييم المعمق لعشرة برامج وبعثات ميدانية أُجريت في السلفادور وزامبيا فعالية المساعدة التقنية للأونكتاد وأثرها الإيجابي كعامل مساعد، خاصة من حيث تحفيز النشاط المحلي. وبرنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية في السلفادور (بمرحلتيه الأولى والثانية)، وكذلك برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي في السلفادور وزامبيا، والكتاب الأزرق في زامبيا، والنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية في زامبيا أمثلة جيدة للبرامج التي أسفرت عن نتائج محلية جد إيجابية. وأعرب المستفيدون المحليون بوضوح عن ارتياحهم لهذه البرامج، وهم يبرزون الآثار الإيجابية على البلد، مثل إنشاء هيئة مراقبة المنافسة في السلفادور بفضل برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية، أو التوفيق بين الشحن العابر في زامبيا بفضل النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية.

٣٥- غير أن البلدان المستفيدة تذكر أيضاً عدداً من الصعوبات المتعلقة بنواحي القصور المتعلقة بالموظفين المحليين وتناوبهم، التي تقلل في بعض الأحيان من أثر البرامج. وتتطلب المساعدة التقنية للأونكتاد، خاصة عندما تكون هذه المساعدة عبارة عن برامجيات، مهارات عالية (الاقتصاد والإدارة والإحصاء وإدارة قواعد البيانات ومعالجة مجموعات كبيرة من البيانات وإدارة شبكات محطات العمل/الخوادم، إلخ). وغالباً ما يقوم بهذه المساعدة التقنية خبراء ذوو مؤهلات عالية و/أو أخصائيو حاسوب ذوو مهارات عالية، ولكن لسوء الحظ، لا تتوفر هذه الخبرة في معظم الأحيان لدى الغالبية العظمى من الموظفين المحليين، وتركز المعارف التقنية التي يقدمها الأونكتاد من خلال الدورات التدريبية/حلقات العمل على قلة من الخبراء المحليين. لذلك، أعربت البلدان المستفيدة عن الحاجة إلى دورات تدريبية إضافية،

لا سيما عندما يتناوب الموظفون. وتنظم البلدان المستفيدة أحياناً هذه الدورات التدريبية بنفسها، مما يبرهن على أنها بلغت مستوى قدرة جيد، أو تلتمس المساعدة من خبراء استشاريين دوليين (مثلاً، في حالة نظام إدارة الديون والتحليل المالي/السلفادور، تقدم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المساعدة مجاناً للبلد).

٣٦- وتحظى الاجتماعات الاستعراضية في جنيف أيضاً بتقدير كبير جداً من المستفيدين. غير أنهم أثاروا مسألة تكلفة المشاركة. لذلك، اقترحوا عقد اجتماعات إقليمية ومنتديات إلكترونية كوسائل مفيدة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، لا سيما للمساعدة التقنية المتصلة بالبرامجيات وسياسات المنافسة.

٣٧- وفي بعض البلدان، لا سيما أقل البلدان نمواً، يُقدّر تلقي المعدات مثل الحواسيب (محطات العمل والخواديم)، والطابعات، والناسخات، والماسحات الضوئية، والبرامجيات (لا سيما لإدارة قواعد البيانات، مثل أوراكل) كجزء من المساعدة التقنية، إذ قد لا تكون متاحة من الموارد المحلية.

٣٨- ويشكر المستفيدون مسؤولي الأونكتاد على مرونتهم الكبيرة وحسن تواصلهم مع الموظفين المحليين. إلا أنهم في بعض الأحيان يعربون عن أسفهم لعدم وجود أنشطة مكرسة أو أنشطة معدة خصيصاً لفئة بلدانهم. ورغم أن جل المساعدة والتعاون التقنيين للأونكتاد يعتمد على الطلب، فإن الشكل "العام" للبرامج الكبرى التي يقدمها الأونكتاد (مثلاً نظام إدارة الديون والتحليل المالي أو النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية) يجعل من الصعب تحقيق التطابق المضبوط بين الطلب الذي تعرب عنه البلدان المستفيدة و"العرض" الذي يقدمه الأونكتاد.

٣٩- وتبين الدراسة أنه غالباً ما يُعتبر أن أهداف المشاريع قد حُققت وأن مختلف العناصر قد قُدمت وفقاً لما هو متفق عليه. وتؤكد هذه النتائج (كما يبينها الجدول ١٠) ما أعربت عنه البلدان المستفيدة بشأن المشاريع العشرة المختارة للتقييم المعمق وما قيل أيضاً خلال البعثتين الميدانيتين في السلفادور وزامبيا.

الجدول ١٠

نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن الفعالية

(من ١ = منخفض/سيئ إلى ٥ = مرتفع/جيد)

فعالية البرامج	*المتوسط*	*الانحراف المعياري*	*عدد الإجابات*
السؤال ٤- إلى أي مدى حُققت أهداف المشروع المتفق عليها؟	٣,٨	٠,٨	٣٦
السؤال ٧- إلى أي مدى قُدمت عناصر المشروع حسبما هو متفق عليه؟	٣,٨	٠,٩	٣٥
المتوسط الإجمالي	**٣,٨**	**٠,٩**	**٣٥**

المصدر: الدراسة الاستقصائية لشركة تيبري أبوتيكير للاستشارات/الأونكتاد، حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٤٠- ورغم أن التقييم العالمي لأثر برامج الأونكتاد يقترب أيضاً من كونه جيداً، فإن النتائج جد مختلطة. والواقع أن نقطة الضعف تتمثل في الافتقار إلى تحديد دقيق للقرارات السياساتية التي أثر فيها البرنامج الذي نفذه الأونكتاد، بينما يُذكر في الوقت نفسه أن برامج الأونكتاد تؤثر في وضع السياسات في البلد، وأن النواتج تُناقش على المستوى الرفيع لوضع السياسات، وأن هناك عرضاً واضحاً ومفيداً للنواتج على الإدارة. وبالنسبة إلى أغلبية واسعة من أولئك الذين استُقصيت آراؤهم، تسهم أنشطة التعاون التقني هذه إسهاماً إيجابياً في تنمية القدرات وتعزيز مؤسساتهم، ويبرر هذا الأثر الإيجابي مواصلة الأنشطة المضطلع بها. ويعرض الجدول ١١ نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن بعد الأثر.

الجدول ١١

نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن الأثر

(من ١ = منخفض/سيئ إلى ٥ = مرتفع/جيد)

أثر البرامج	*المتوسط*	*الانحراف المعياري*	*عدد الإجابات*
السؤال ١٠- كيف أثر البرنامج في وضع السياسات في بلدكم؟	٣,٧	٠,٩	٣٢
السؤال ١١- إلى أي مدى نوقشت استنتاجات/نتائج/نواتج البرنامج على المستوى الرفيع لوضع السياسات في منظمتكم أو بلدكم؟	٣,٨	٠,٩	٣٣
السؤال ١٢- هل كانت هناك عروض واضحة/مفيدة لنواتج ونتائج البرنامج في إدارتكم؟	٣,٨	١,٠	٣٢
السؤال ١٣- هل يمكنكم ذكر/تحديد قرارات سياساتية تأثرت بالبرنامج الذي نفذه الأونكتاد؟	٣,٤	٠,٨	٣١
السؤال ١٤- إلى أي مدى يسهم تدخل الأونكتاد في تنمية قدرات مؤسستكم وتعزيزها؟	٣,٦	٠,٧	٣٤
السؤال ٥- إلى أي مدى يبرر الأثر الإيجابي مواصلة الأنشطة المضطلع بها أو المدعومة بالبرنامج؟	٤,٢	٠,٦	٣٢
المتوسط الإجمالي	**٣,٧**	**٠,٨**	**٣٢**

المصدر: الدراسة الاستقصائية لشركة تييري أبوتيكير للاستشارات/الأونكتاد، حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٤١- ويمكن تلخيص المزايا النسبية للأونكتاد فيما يتعلق بالمشاريع العشرة المختارة لتقييم معمق على النحو التالي:

(أ) بطبيعة الحال، يشكل الوصول إلى تمويل المانحين عنصراً حاسماً لجميع المشاريع، والحق أن هذه النقطة ذُكرت دائماً خلال المناقشات مع البلدان المستفيدة؛

(ب) يشكل التعاون المستمر أيضاً عنصراً حاسماً لأن العديد من المشاريع سبق أن عرفت مرحلة أولى ناجحة (أو تنفيذاً سابقاً). ويصح ذلك على الخصوص بالنسبة إلى عمليات تحديث البرامجيات أو تحسينها ولكن أيضاً بالنسبة إلى المشاريع في المرحلة الثانية (مثلاً برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية أو البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية)؛

(ج) ليس من المفاجئ أن الصورة الجيدة للأونكتاد لدى البلدان المستفيدة وثقتها فيه عنصران رئيسيان لمزاياه النسبية. ويصح ذلك بشكل خاص بالنسبة إلى برامجيات الأونكتاد المعروفة جيداً التي سبق تثبيتها بنجاح في عدد كبير من البلدان (نظام إدارة الديون والتحليل المالي والنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية)؛

(د) أخيراً، إن القرب من واضعي السياسات عنصر رئيسي في عدد من المشاريع المتصلة بالاستثمار، والخروج من فئة أقل البلدان نمواً، وحماية المستهلك، وقانون المنافسة.

٤٢- وبشكل عام، بينما بلغ أثر وفعالية التعاون التقني للأونكتاد مستوى مرضياً، فإن فرص التعاون لا تبدو مستغلةً بشكل جيد، مع عدد غير كافٍ من العروض المحددة والمكيّفة والمجمعة المكرسة لهذه البلدان، باستثناء العمل الاستشاري الذي تضطلع به الشعبة المعنية بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة. وهناك تركيز كبير لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية (وإلى حد أقل للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً، بسبب انخفاض مستوى الأنشطة) على البرامج الإقليمية/المشتركة بين الأقاليم و/أو البرامج "العامة" (مثلاً نظام إدارة الديون والتحليل المالي والنظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية). ورغم أن التنفيذ الفعلي لهذه البرامج يأخذ في الاعتبار المميزات الخاصة بكل بلد (ومن ثم بعض خصائص فئات البلدان قيد الاستعراض)، فإن هذه المميزات لا تُراعى مراعاة كاملة، على الأقل في مرحلتي تصميم البرامج وإعدادها.

خامساً - الكفاءة

٤٣- هناك مسائل هامة تتعلق بكفاءة أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد لفئات البلدان الأربع قيد الاستعراض. وتنظر البلدان المستفيدة إلى هذه الكفاءة على أنها أضعف نقطة في تدخلات الأونكتاد، مع مسائل تتراوح بين المرونة (مثل البرامجيات، وتلبية الاحتياجات أو مواجهة التحديات الفورية، بين أمور أخرى) وعناصر التكلفة (مثل النفقات العامة في المشاريع المشتركة مع وكالات مانحة أخرى وتكاليف التدخل بالمقارنة مع وكالات مانحة أخرى، في جملة أمور أخرى)، وتشمل صعوبات التواصل العرضية والقيود الشديدة المفروضة على الموارد.

٤٤- وهذه القلة الملاحظة في كفاءة المساعدة التقنية المكرسة لفئات البلدان الأربع ناتجة جزئياً عن الإطار المؤسسي للأونكتاد و"المنافسة" الملاحظة بين الشُّعَب. وهناك نقص في التنسيق بين الشُّعَب للمساعدة التقنية المكرسة لفئات البلدان الأربع، ويشكل سوء رصد الأنشطة المشتركة بين الأقاليم المكرسة لهذه البلدان عائقاً لبرامج أكثر شفافية وتنسيقاً.

٤٥- وفيما عدا الشعبة المعنية بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، ليست المساعدة التقنية للأونكتاد "خاصة بفئة محددة" (أقل البلدان نمواً أو البلدان النامية غير الساحلية أو الدول الجزرية الصغيرة النامية أو البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً) ولكنها منظمة في مجموعات مواضيعية مختلفة. وعلاوة على ذلك فإن جزءاً رئيسياً من هذه المساعدة التقنية لفئات البلدان الأربع مركزة على عدد قليل من الشُّعَب، ولكن مرة أخرى دون أي تنسيق أو رصد في الزمن الحقيقي لما يتم على مستوى الأونكتاد لهذه الفئات الأربع.

٤٦- وقد خرج فريق التقييم من اجتماعاته مع موظفي الأونكتاد بانطباعات قوية عن تفاني الموظفين ومرونتهم. وأكد معظم موظفي البلدان المستفيدة الذين أُجريت معهم مقابلات خلال هذا التقييم هذه الخصائص في علاقتهم مع الأونكتاد؛ غير أنهم اقترحوا أيضاً في كثير من الحالات أنهم يودون أن يشارك موظفو الأونكتاد أكثر في دعم صياغة السياسات. وفي عدد محدود من الحالات، ذكروا صعوبة في تحديد المَحاور الصحيح في الأونكتاد وصعوبة في المتابعة عندما يُغير الموظفون من شعبة إلى أخرى داخل الأونكتاد.

٤٧- ورغم أن السعر (أو الرسم) الذي تدفعه البلدان المستفيدة لتنفيذ المشاريع غالباً ما يكون منخفضاً جداً أو معدوماً، فإن مجموع التكاليف وأعباء المشاريع تبدو مرتفعة، لا سيما لتحديث البرامجيات. وعلاوة على ذلك، يذكر المستفيدون أن للأونكتاد منافسين يقدمون برامجيات مماثلة أو خبراء دوليين مجاناً (مثلاً أمانة الكومنولث، ووزارة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية).

الجدول ١٢

نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن الكفاءة

(من ١ = منخفض/سيئ إلى ٥ = مرتفع/جيد)

كفاءة البرامج	*المتوسط*	*الانحراف المعياري*	*عدد الإجابات*
السؤال ٥- هل كانت هناك ثغرات خطيرة حالت دون تحقيق الأهداف و لم يعالجها الأونكتاد	٢,٥	٠,٩	٣٣
السؤال ٦- هل كانت هناك أسباب غير متوقعة لعدم تحقيق أهداف المشروع؟	٢,٤	١,٢	٣٣
السؤال ٨- هل كان من الممكن تحقيق نفس الأهداف مع تدخل مختلف؟	٢,٠	١,٠	٣٥
المتوسط الإجمالي	**٢,٣**	**١,٠**	**٣٤**

المصدر: الدراسة الاستقصائية لشركة تييري أبوتيكير للاستشارات/الأونكتاد، حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٤٨- إن الاستنتاجات المتعلقة بعدم كفاءة برامج المساعدة التقنية للأونكتاد مؤكدة في الدراسة الاستقصائية (انظر الجدول ١٢ أعلاه). والعلامات التي أعطتها البلدان المستفيدة للأسئلة الثلاثة المتصلة بالكفاءة هي الأدنى بين ٢٠ سؤالاً: في المتوسط كانت علامة الكفاءة هي ٢,٣ على سلم يتراوح بين صفر و٥ (مع كون ٥ أحسن علامة). وأضعف نقطة أثارها المستجيبون للدراسة الاستقصائية هي أنه كان يمكن تحقيق نفس الأهداف مع تدخل مختلف. وذكروا علاوة على ذلك أن عدداً من الثغرات الخطيرة لم تُعالج من قبل الأونكتاد. غير أن الدراسة الاستقصائية تبين أيضاً أن لمسألة الكفاءة هذه أكبر انحراف معياري بين الجوانب الأربعة المحقق فيها، مما يعني أن هذه الكفاءة تختلف اختلافاً كبيراً باختلاف البرامج، على الأقل من منظور البلدان المستفيدة.

٤٩- ولكن جزءاً من عدم الكفاءة قد يكون خارجاً عن سيطرة الأونكتاد بسبب أهمية الأحداث غير المتوقعة في "حالات الفشل" الملاحظة (أو صعوبات التمويل عندما تأتي الطلبات من البلدان المستفيدة، في جملة أمور أخرى)، وليست مسألة الكفاءة شاملة لجميع الأنشطة. بل على العكس، تتعايش نتائج أو تقديرات جد إيجابية مع أمثلة أو تصورات أكثر سلبية بكثير.

سادساً - الاستدامة

٥٠- تشير استمرارية المساعدة التقنية للأونكتاد إلى قدرة البلدان المستفيدة على استدامة فوائد مشروع ما على المدى الطويل.

٥١- ورغم أن التملك المحلي عنصر رئيسي يؤثر في استدامة المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى فئات البلدان الأربع المدروسة في هذا التقرير، فإن نقص الموارد المالية والمهارات، لا سيما في أقل البلدان نمواً، يمكن أن يكون عائقاً تصعب معالجته. وفي حالة الأونكتاد، تزداد هذه الاحتياجات بسبب الحصة الكبيرة من المساعدة التقنية للأونكتاد المكرسة للبرامجيات وبناء القدرات. وهي حقاً لا تقتضي المهارات التقنية (التي قليلاً ما تكون متاحة محلياً) فحسب، بل أيضاً معدات وبرامجيات أخرى (مثل أوراكل) يجب أن تمولها البلدان المستفيدة.

٥٢- وتقول معظم البلدان المستفيدة إنها تود الاستمرار في تلقي المساعدة التقنية من الأونكتاد، جزئياً بسبب تمويل المانحين وجزئياً لكفالة استدامة البرامج المنفذة على المدى المتوسط من خلال استمرار مساعدة الأونكتاد. ولكن مع ذلك تُثار مسألة التكلفة في معظم الأحيان. ورغم أن المساعدة التقنية للأونكتاد تحظى بالتقدير في معظم الأوقات، وأن عدم تضارب المصالح بين الأونكتاد والبلدان المستفيدة ميزة تنافسية، فإن تكلفة استمرار أي مشروع عنصر حاسم يؤثر في التجديد، ومن ثم، الاستدامة على المدى المتوسط.

٥٣- وتؤكد الدراسة الاستقصائية نظرة البلدان المستفيدة الجيدة إلى استدامة برامج الأونكتاد. ولكن مسألة الموارد المحدودة المتاحة للمساعدة التقنية للأونكتاد تُثار ومن ثم، فمن بين الأسئلة الأربعة المتصلة باستدامة المساعدة التقنية للأونكتاد، هناك ثلاثة تضمنت إجابات جد إيجابية، كما هو مبين في الجدول ١٣، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

(أ) يريد المستفيدون الإبقاء على المرافق في حالة تشغيل ومواصلة الأنشطة، وهم يعترفون بمشاركة الإدارة المحلية في التخطيط من البداية، مما يكفل التزاماً محلياً، وتُعتبر التكنولوجيا المستخدمة مناسبة للبلد؛

(ب) من ناحية أخرى، ليست المنظمات المستفيدة قادرة حقاً على الإبقاء على المرافق في حالة تشغيل ومواصلة الأنشطة لوحدها.

الجدول ١٣

نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن الاستدامة

(من ١ = منخفض/سيئ إلى ٥ = مرتفع/جيد)

استدامة البرامج	*المتوسط*	*الانحراف المعياري*	*عدد الإجابات*
السؤال ١٦- هل ترغب مؤسستكم/إدارتكم في إبقاء المرافق في حالة تشغيل ومواصلة الأنشطة؟	٤,٥	٠,٧	٣٣
السؤال ١٦- هل تستطيع مؤسستكم/إدارتكم إبقاء المرافق في حالة تشغيل ومواصلة الأنشطة لوحدها؟	٣,٣	٠,٩	٣٣
السؤال ١٨- هل شاركتم أنتم و/أو إدارتكم في تخطيط وتنفيذ التدخل لكفالة المشاركة المحلية من البداية؟	٤,١	٠,٩	٣٣
السؤال ٩- هل التكنولوجيا المستخدمة في التدخل مناسبة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلدكم؟	٤,١	٠,٨	٣٢
المتوسط الإجمالي	**٤,٠**	**٠,٨**	**٣٣**

المصدر: الدراسة الاستقصائية لشركة تييري أبوتيكير للاستشارات/الأونكتاد، حزيران/يونيه ٢٠١٠.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٥٤- ليس هناك رصد صحيح لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد التي تستهدف بالتحديد أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أو البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً وإبلاغ صحيح عنها، مما يجعل

من الصعب جداً إجراء تقييم دقيق وشامل، لا سيما بسبب أهمية هذه الأنشطة المضطلع بها في إطار برامج أوسع نطاقاً (إقليمية أو مشتركة بين الأقاليم). والفئة الوحيدة التي يمكن إيجاد وهيكلة المعلومات المتعلقة بها هي أقل البلدان نمواً وحتى هنا، كان لا بد من تقدير كثير من البيانات والأرقام، وليست تفاصيل الأنشطة المتعلقة بهذه البلدان بالذات في سياق البرامج الإقليمية أو المشتركة بين الأقاليم موثقة توثيقاً جيداً.

٥٥- غير أن هذه الأنشطة تمثل بالفعل جزءاً كبيراً من أنشطة التعاون التقني الإجمالية للأونكتاد، وهي أكبر بكثير مما يُلاحظ مع جهات فاعلة أخرى تعمل في المساعدة المتصلة بالتجارة. ويعكس ذلك الأهمية التي يوليها الأونكتاد، والجهات المانحة، لهذه البلدان، ويتطابق تماماً مع أكثر احتياجات هذه البلدان إلحاحاً. ويصح ذلك بوجه خاص على فئة أقل البلدان نمواً. وقد تشير المساعدة الإجمالية المحدودة جداً المتصلة بالتجارة المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، مقترنة بالعدد المحدود من التدخلات التي يقوم بها الأونكتاد لهذه البلدان، على ضرورة التركيز بشكل أكبر (على الدول الجزرية الصغيرة النامية)، رغم أنه سبق لهذه الدول (وكذلك البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً) أن حققت، في المتوسط، مستوى أعلى من التنمية ولا تواجه نفس المشاكل المتعلقة بالفقر التي تواجهها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية.

٥٦- ومعظم الأنشطة المنفذة دعماً لفئات البلدان الأربع تعتمد على الطلب، مع عنصر كبير "مشترك" مع البلدان المستفيدة فيما يخص تصميم الأنشطة وتحديدها. ولذلك علاقة بالأهمية القوية جداً التي تكتسيها أنشطة التعاون التقني للأونكتاد، عندما يُنظر إليها من زاوية تحليلية (تحليل احتياجات البلدان والشروط اللازمة لاندماج أفضل في آليات وتدفقات التجارة العالمية) وكذلك من منظور وردود فعل البلدان المستفيدة نفسها.

٥٧- وتتوفر لدى الأونكتاد كل من الولاية والخبرة اللازمتين ليضع نفسه كحافز حاسم يمكن من تحسين الصلة بين مسائل التجارة والمفاوضات من جهة، والتنمية والحد من الفقر من جهة أخرى. ويصح ذلك على الخصوص بسبب ما يُلاحظ من عدم وجود تضارب في المصالح بين الأونكتاد والبلدان المستفيدة، وهو اختلاف رئيسي مع الجهات المانحة الثنائية أو غيرها من المنظمات الدولية. لذلك فإن لدى الأونكتاد "موقعاً متميزاً" في دعم أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً في الجهود التي تبذلها للاندماج في النظام التجاري العالمي وزيادة الفوائد الاقتصادية المستمدة من هذا الاندماج.

٥٨- ولكن يبدو أن هذا الموقع ليس مستغلاً استغلالاً كاملاً، حيث لا يوجد ما يكفي من العروض المحددة والمكيفة والمجمعة المكرسة لهذه البلدان، باستثناء العمل الاستشاري الذي تضطلع به الشعبة المعنية بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة. وتركز أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد لفائدة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية

(ومستوى أدنى من الأنشطة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً) تركيزاً شديداً على البرامج الإقليمية/المشتركة بين الأقاليم الموزعة على جميع البلدان ومن ثم غير المعدة خصيصاً لفئات البلدان قيد الاستعراض. ولا يحط ذلك من الأهمية البالغة لهذه الأنشطة، ولا يستطيع المقيّمون أن يبيّنوا أن عدم وجود مميزات محددة للبرنامج فيما يتعلق بفئات البلدان المحددة قد أثر سلباً على النتائج. ولكنه، مع ذلك، يوحي بأن المميزات الخاصة بكل بلد لا تُؤخذ تماماً في الحسبان. وقد تم التحقق من ذلك في التحقيق المعمق الذي أجريناه على عينة مكونة من ١٠ مشاريع، ولكنه واضح للعيان أيضاً في الهيكل الإجمالي لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد، إذ إن معظمها يوجه من خلال الدعم "العام"، خاصة عندما ينطوي على تثبيت برامجيات وما يتصل بذلك من أنشطة بناء القدرات.

٥٩- وهناك مسائل هامة تتعلق بكفاءة أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد لفئات البلدان المستهدفة. وتنظر البلدان المستفيدة إلى الكفاءة على أنها أضعف نقطة في تدخلات الأونكتاد، مع مسائل تتراوح بين المرونة (مثل البرامجيات، وتلبية الاحتياجات أو مواجهة التحديات الفورية، بين أمور أخرى) وعناصر التكلفة (النفقات العامة في المشاريع المشتركة مع وكالات أخرى، وتكاليف التدخل بالمقارنة مع وكالات أخرى، بين أمور أخرى)، وتشمل صعوبات التواصل العرضية والقيود الشديدة المفروضة على الموارد. وهي جزئياً نتيجة للإطار المؤسسي للأونكتاد و"المنافسة" الملاحظة بين الشُّعب. وقد يكون جزء من عدم الكفاءة خارجاً عن سيطرة الأونكتاد (أثر الأحداث غير المتوقعة في المشاريع التي لوحظ أنها "فشلت"، وصعوبات التمويل عندما يأتي الطلب من البلدان المستفيدة، بين أمور أخرى)، وليست مسألة الكفاءة شاملة لجميع الأنشطة. بل على العكس، وفق ما أُشير إليه أعلاه، تتعايش نتائج أو تقديرات جد إيجابية مع أمثلة أو تصورات أكثر سلبية بكثير.

٦٠- وقد نُفذت معظم الأنشطة التي تستهدف الفئات الأربع من البلدان تنفيذاً مرضياً. ولكن ليس من الممكن تقييم الأثر الإجمالي لهذه الأنشطة على عملية إدماج البلدان في تدفقات وآليات التجارة العالمية، إذ إن القدر المطلق من الدعم والعدد المنخفض من البرامج يجعل من غير الممكن إقامة أي علاقة سببية. ومن منظور تحليلي بحت، يبدو من المنصف القول إن جمع الأونكتاد بين البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي، والتعاون التقني يوفر عناصر أساسية هامة ومفيدة وكذلك دعماً تنفيذياً للمساعدة في وضع السياسات على مستويات عالية من الحكومة/الإدارة، لا سيما في أصغر البلدان وأقلها نمواً.

باء – التوصيات

٦١- يشير الموقع المتميز للأونكتاد وأهمية أنشطة تعاونه التقني إلى حاجة الأونكتاد إلى بذل المزيد من الجهد لدعم هذه الفئات المحددة من البلدان. وهناك ما يبرر التركيز العالي على أقل البلدان نمواً بسبب الاحتياجات الماسة والقيود المفروضة على الموارد المحلية في هذه البلدان، ولكن التركيز على البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ليس واضحاً وضوحاً كافياً وينبغي تحديده تحديداً أفضل. وإن حالة البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً أقل وضوحاً لأنها أقوى من حيث القدرات المحلية، ولأن هشاشتها الكبرى تنبع من تعرضها للكوارث الطبيعية، التي قد لا يكون الأونكتاد مجهزاً تجهيزاً جيداً لمواجهتها. وعلى أي حال، ينبغي وضع استراتيجية وتحديد مسار أوضح لكل فئة من البلدان مع تفسير تركيز أنشطة الأونكتاد. ونظراً للكمية المحدودة من الموارد المتاحة، يرى فريق التقييم أنه ينبغي تحديد الأولويات، سواء من حيث البلدان المستهدفة أو من حيث الأنشطة، على أساس الميزة النسبية المحددة، وتدخلات الجهات المانحة الأخرى، والأولويات والطلبات الوطنية للبلدان المستفيدة.

٦٢- وتوحي قدرات/خبرات الأونكتاد، وعدم وجود تضارب في المصالح بأن تركيز أنشطة التعاون التقني التي تستهدف فئات البلدان الأربع ينبغي أن يتصل بما يلي:

(أ) وضع سياسات التجارة والاستثمار وبناء القدرات في مؤسسات أصحاب المصلحة المعنيين؛

(ب) قدرات المفاوضة التجارية؛

(ج) تحديد احتياجات البلدان المستفيدة في المراحل الأولى لرفع مستوى العلاقة الإيجابية بين التجارة والتنمية إلى أقصى حد في التوجه العام للسياسات؛

(د) تقديم الدعم من أجل إدارة النقاط الحاسمة المتصلة بالتجارة، بما في ذلك مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على تيسير التجارة؛

(هـ) تقديم الدعم من أجل إدارة العلاقات المالية الدولية فيما يتعلق بالمفاوضات المتعلقة بالديون وإدارة الديون، وربما شمل ذلك مسائل الديون المحلية.

٦٣- وتتمثل مسألة كبرى إذاً في تحسين كفاءة الأونكتاد في إنجاز أنشطة تعاونه التقني. ومن منظور المقيّمين، ينبغي دراسة المجالات الثلاثة التالية التي يمكن أن تعزز كفاءة الأونكتاد:

(أ) من الناحية المؤسسية، يتطلب التركيز بشكل أكبر على الفئات الأربع بما يتناسب مع مستوى نموها الاقتصادي وأولوياتها الوطنية، والحاجة إلى تحديد مسار استراتيجية أوضح في الأونكتاد، تعزيز دور وموارد الشعبة المعنية بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة. وينبغي تعزيز التفاعل بين الشُّعب الأخرى والشعبة المعنية بأفريقيا وأقل

البلدان نمواً والبرامج الخاصة كما ينبغي أن تتضمن جميع أنشطة التعاون التقني مع بلدان تنتمي إلى الفئات الأربع مدخلات من الشعبة المعنية بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة في المرحلة الأولى. ونظراً للقيود البشرية والميزانية المفروضة على الشعبة المعنية بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، فإن ذلك سيتطلب قدراً أكبر من الموارد؛

(ب) من ناحية ملاءمة التدخلات لفئات البلدان المحددة، ينبغي للأونكتاد أن يستفيد من خبرته الماضية وعلاقاته الوثيقة مع البلدان المستفيدة لتصميم رزم محددة، تشمل مجالات التدخل الموصى بها، ومصممة لتكييف تدخلها من أجل مطابقة أفضل للاحتياجات والخصائص المحدَّدة لفئات البلدان الأربع. وبالنسبة إلى التدخلات الكبرى للأونكتاد لفائدة فئات البلدان المستهدفة (النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية ونظام إدارة الديون والتحليل المالي)، يتعين الانتقال إلى هندسة برامجيات أكثر انفتاحاً، مما يسمح بإضافات ووحدات نموذجية محددة؛

(ج) من ناحية التمويل، يتمثل أحد القيود الواضحة المفروضة على كفاءة الأونكتاد في عدم وجود مجموعات تمويل متعددة السنوات وأكبر حجماً يمكن للأونكتاد أن يستخدمها للاستجابة بمزيد من السرعة ولتعزيز مرونته فيما يتعلق باحتياجات البلدان. وتشير القيود المفروضة على القدرات الإدارية في البلدان المستفيدة إلى ضرورة أن يكون الأونكتاد قادراً على توفير قدرات "استجابة سريعة"، ولا يمكن تحقيق ذلك دون تدفق للموارد المالية على نحو أطول مدى وأكثر قابلية للتنبؤ.

٦٤- وينبغي الإبلاغ إبلاغاً كاملاً وشفافاً عن الأنشطة المفصلة والمبالغ المصروفة لفرادى البلدان المنتمية إلى فئات البلدان الأربع، وذلك في سياق البرامج المشتركة بين الأقاليم والبرامج الإقليمية، بحيث يتأتى إجراء تقييم منتظم لهذه الأنشطة. وينبغي الإبلاغ عن المعلومات المفصلة (لكل بلد) المتاحة حالياً للبرامج القطرية وإتاحتها للأنشطة المنفذة في البرامج المشتركة بين الأقاليم. ولا يمكن إجراء تقييم كامل لأنشطة التعاون التقني للأونكتاد فيما يتعلق بفئات البلدان المحددة إلا عندما تُتاح هذه المعلومات.